

دور الحكومة الإلكترونية في ترسيخ الديمقراطية الإلكترونية The role of e-government in the consolidation of e-democracy

شباط عبد النور، جامعة سطيف 2، الجزائر، ab.chebbat@univ-setif2.com

تاريخ قبول المقال: 2024-11-27

تاريخ إرسال المقال: ... 2024-08-10

الملخص:

نحاول خلال هذه الورقة البحثية الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيري الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية، باعتبارهما من أكثر المواضيع إثارة للنقاش والإهتمام خلال الآونة الأخيرة في الأوساط المجتمعية خصوصا السياسية منها، باعتبارها أحد إرهاصات الثورة الرقمية المعاصرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول نحو تبني نمط الحكومة الإلكترونية أمرا حتمي، فرضته طبيعة العلاقات الاجتماعية المتأثرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما أثبتت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تشكل أحد المداخل التي يمكن التعويل عليها في الإرتقاء بواقع الديمقراطية الإلكترونية وتعزيز مبادئها مجتمعا.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، الديمقراطية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، الفجوة الرقمية.

Abstract:

During this paper, we are trying to reveal the nature of the relationship between e-government and e-democracy variants, as one of the most debated and interesting topics of recent times, in societal and especially political circles, as one of the preoccupations of today's digital revolution.

The study found that the shift towards e-government was imperative, imposed by the nature of ICT-affected social relationships, and that e-government was one of the reliable entry points for improving e-democracy and promoting its principles in society.

Keywords: e-government, e-democracy, e-participation, digital divide

مقدمة:

ستظل الثورة الرقمية والتكنولوجية التي أدركها الإنسان منذ نهاية القرن العشرين من أعظم الإنجازات التي عرفت البشرية على الإطلاق، نظرا لحجم التأثيرات والتحويلات العميقة التي أحدثتها هذه الثورة على سيرورة مختلف مجالات الحياة الإنسانية سواء اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحتى سياسيا، فلم تترك مجالا من مجالات حياة الإنسان إلا وأدركته هذه الثورة وأثرت فيه.

ولعل من أهم تأثيرات هذه التحويلات التكنولوجية والمعلوماتية على المجال السياسي بروز الكثير من الظواهر السياسية المعاصرة والتي جاءت كانعكاس للتطور التكنولوجي والمعلوماتي، وهو ما يترجمه تداول مجموعة من المصطلحات السياسية التقليدية ولكن بصيغة تحاكي التغيرات التي فرضتها الثورة المعلوماتية المعاصرة مثل الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية.

وعلى ضوء هذه التحويلات كثر النقاش واحتدم الجدل في الخطابات السياسية من قبل صناع القرار حول أهمية وضرورة التحول نحو تبني نمط الحكومة الإلكترونية كأحد البدائل التي يعول عليها لترقية الحياة العامة وترسيخ مبادئ الديمقراطية على نحو يضمن توسيع نطاق المشاركة والتفاعل الجماهيري، وهي ظاهرة سياسية لاقت اهتماما وحيزا واسعا من قبل الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي في وقت لاحق، وهو ما سنحاول الإجابة عليه من خلال طرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يمكن للحكومة الإلكترونية أن تساهم في تعزيز مبادئ الديمقراطية الإلكترونية؟ تندرج ضمنها مجموعة من الأسئلة هي:

- ما المقصود بالحكومة الإلكترونية؟

- ما هي مبادئ الديمقراطية الإلكترونية؟

- كيف تساهم الحكومة الإلكترونية في ترقية الممارسة الديمقراطية الإلكترونية؟

وكإجابة أولية على الإشكالية المحورية للدراسة سننطلق في تحليل متغيراتها من فرضية رئيسية مفادها أن الحكومة الإلكترونية هي مدخل تفعيل مبادئ الديمقراطية الإلكترونية في ظل اتساع نطاق هيمنة العصر الرقمي.

وتهدف الدراسة في عمومها للكشف عن الجوانب المفاهيمية والمعرفية لمصطلحي الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية، كما سنحاول إبراز أوجه ومكامن التأثير المتداخل بين الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية.

وبحكم طبيعة الموضوع، فقد عمدنا إلى توظيف المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أفضل المناهج العلمية الأكثر توظيفا في مجال الدراسات السياسية والإدارية، حيث ينطلق من وصف الظاهرة محل البحث والدراسة، ويحاول فهم أبعادها وتداخلاتها.

المبحث الأول: الحكومة الإلكترونية: تأصيل مفاهيمي.

لقد بات مسعى التحول نحو إقامة أسس نظام حكومي إلكتروني أو رقمي يشكل أبرز الأهداف التي يحرص صانعي السياسات العامة في الدولة إلى بلوغها، تماشياً مع متطلبات المرحلة الراهنة التي تتسم بهيمنة واسعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على جميع أنشطة الإنسان والمجتمعات، لذلك سنعمل في هذا المبحث على توضيح مفهوم الحكومة الإلكترونية وكذا أهمية التحول نحو هذا النمط.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية.

تاريخياً نجد بأن أول من نادى بفكرة الحكومة الإلكترونية e-government هو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (آل جور Albert Arnold Al Gore) خلال عهدة الرئيس (بيل كلينتون) للفترة الممتدة من 1993-2001، وهي فكرة أراد بها (آل جور) ربط المواطنين الأمريكيين بمختلف الأجهزة الحكومية والمؤسسات، بما يسمح لهم بالحصول على الخدمات الحكومية المختلفة آلياً وبصورة منتظمة من خلال تبسيط عمل الحكومة وتقليل حجم الأعباء التي تعرفها المعاملات التقليدية، وذلك بالاستعانة بشبكات الاتصال والمعلومات الحديثة، وهو ما يساهم في تقليل الأعباء والتكاليف والارتقاء بمستوى الأداء وزيادة فعالية التنفيذ¹.

أما عن المقصود بالحكومة الإلكترونية فهي تعبير عن أحد الأساليب المعاصرة التي تتيحها تكنولوجيات الإعلام والاتصال للجهاز الحكومي بهدف الإرتقاء بنوعية أدائه والرفع من كفاءته، من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، فالحكومة الإلكترونية تشير إلى النسخة الافتراضية للحكومة الحقيقية أو الواقعية، بحيث تتواجد النسخة الافتراضية منها عبر مختلف الشبكات الإلكترونية والأنظمة المعلوماتية، بما يسمح بتأدية أدوار الحكومة الواقعية إلكترونياً أو رقمياً².

كما يراد بالحكومة الإلكترونية أيضاً "استخدام التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الأنترنت المبنية على شبكات الواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات الحكومية وتوصيلها، وخدمة المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والدوائر الحكومية الأخرى، بشفافية عالية وعدالة وكفاءة فعالة"³.

¹ محمد مدحت، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2016، ص 23.

² توفيق غفصي، "إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة دفاتر اقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 343.

³ محمد مبانى، "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر (دراسة تحليلية لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للفترة 2012 - 2022)"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. جامعة البليدة 2، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص 24.

ويمكن تعريف الحكومة الإلكترونية على أنها جميع الهياكل والعمليات السياسية والإدارية للحكومة التي يتم من خلالها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يسمح بتوفير فرصة لتطوير علاقة جديدة بين الحكومات والمواطنين ومستخدمي الخدمات والشركات إلكترونياً¹.

ورغم كثرة الإجهادات البحثية التي تناولت الحكومة الإلكترونية وضوابطها، إلا أنه لا يزال يسجل بعض اللبس والمزج بين مفهومي الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية كمرادفين لبعضهما، غير أن الحقيقة عكس ذلك تماماً، بحيث يمكن اعتبار علاقتهما كعلاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية هي جزء من الحكومة الإلكترونية، ويقصد بالإدارة الإلكترونية الاستغناء عن المعاملات الإدارية التقليدية الورقية وتعويضها بأعمال إدارية إلكترونية بتوظيف التقنيات الحديثة أو ما يصطلح عليه بالعمل الإلكتروني أو إدارة بلا ورق، بحيث ينحصر مسعى الإدارة الإلكترونية في تطوير الأنظمة المعلوماتية التي تتيح لها التعامل مع محيطها المباشر فقط، على عكس الحكومة الإلكترونية التي تسعى لتطوير روابط التعامل بين مختلف الفاعلين والأطراف والمنظمات العمومية أو الحكومية والخاصة في آن واحد، وبالتالي فالإدارة الإلكترونية مرحلة سابقة للحكومة الإلكترونية².

ويشتمل مجال اهتمام الحكومة الإلكترونية على ثلاثة مستويات من المعاملات الحكومية هي³:

أولاً: حكومة - حكومة (g2g): وتشير إلى التبادل الآمن للمعلومات عبر الشبكة وكذا المعاملات الإدارية بين مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية، وهنا لابد من ربط جميع مكونات الحكومة ببعضها البعض بواسطة شبكة داخلية مشتركة آمنة⁴.

ثانياً: حكومة - قطاع أعمال (g2b): ويقصد بها توفير الخدمات الحكومية لصالح المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال بما يسمح لهم باقتصاد التكاليف والتقليل من الأعباء ويسهم في خلق حركية اقتصادية.

ثالثاً: حكومة - مواطن (g2c): وهي مرحلة النضج الإلكتروني باعتبارها المرحلة التي تسمح للمواطنين بإتمام مختلف المعاملات والخدمات بصفة إلكترونية التي توفرها المرافق العمومية للدولة، كما

¹ Ari Veikko Anttiroiko, **electronic government: concepts, methodologies, tools, and applications**, information science reference, New York, USA, 2008, p 17.

² محمد مباني، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ أحمد ضيف، محمد بن موسى، "الحكومة الإلكترونية: السياق التاريخي، تقويم المسعى وتحدي التفعيل"، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 03، العدد 05، 2013، ص 152.

تتيح لهم الفرصة للحصول على المعلومات التي تهتم بشؤونهم وتمكنهم من المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة.

المطلب الثاني: أهمية الحكومة الإلكترونية.

هذا، ويساهم التوجه نحو تطوير نظام حكومي إلكتروني في إحداث عدد من التأثيرات الإيجابية على طبيعة العلاقات المجتمعية، أهمها¹:

أولاً: سرعة الإنجاز: ونقصد بذلك توفير الوقت الذي يمكن تضيقه نتيجة التنقل إلى مقر الهيئة العمومية وانتظار التوجيه نحو المصلحة المقصودة، وتلقي الخدمة المراد الحصول عليها بطريقة يدوية، في حين يكن اختزال كل هذه المراحل في عملية واحدة تتم بطريقة إلكترونية، توفر على المواطن أو المتعامل عناء الجهد وإضاعة الوقت في سبيل البحث عن الخدمات التي هو بحاجة إليها.

ثانياً: زيادة الإتقان: حيث يساهم الأداء الإلكتروني للخدمة في زيادة مستوى إتقان ودقة الخدمة مقارنة بمستوى الأداء التقليدي أو اليدوي، وبالتالي فالحكومة الإلكترونية تسمح بتقديم أفضل الخدمات لطالبيها برشادة وعقلانية، نظراً لما تتميز به الرقابة على الموظفين العموميين في نمط الحكومة الإلكترونية من سهولة ودقة مقارنة بالرقابة في النمط الحكومي التقليدي.

ثالثاً: عقلنة التكاليف: رغم أن التحول نحو إقامة نظام حكومي إلكتروني سيتطلب في بادئ الأمر قدرات مالية ضخمة، نظراً لما تتطلبه عملية التحول من تأهيل للقدرات البشرية وتوفير مختلف المعدات والتجهيزات التقنية وإعداد البرامج، لكن مع مرور الوقت على المدى القريب يمكن ملاحظة تراجع حجم التكاليف بشكل عقائلي نتيجة التخلي عن العمليات الحكومية التقليدية وما تتطلبه من أوراق وأدوات مكتبية وغيرها من الموارد اللوجيستية على غرار وسائل النقل.

رابعاً: الشفافية الإدارية: حيث أن أداء المعاملات الحكومية بطريقة إلكترونية سيلغي الاتصال المباشر بين طالب الخدمة والموظف، وبالتالي سيقضي على الكثير من المعاملات المشبوهة والسلوكيات الفاسدة ونقصد بها مظاهر الرشوة وسوء العاملة والمحسوبية، وبالتالي سيسهم التعامل الإلكتروني بشكل جد فعال في إضفاء طابع الشفافية على الأداء الحكومي الإلكتروني مقارنة بالأداء الحكومي التقليدي.

المطلب الثالث: متطلبات التحول الحكومي الإلكتروني.

إن التحول نحو تطوير الحكومة الإلكترونية يتطلب توفر مجموعة من العناصر الأساسية التي تمزج بين المتطلبات البشرية والتقنية وحتى التشريعية، يمكن إيضاحها في النقاط التالية:

¹ صفوان المبيضين، مقدمة في الحكومة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص - ص 28 - 30.

أولاً: العنصر البشري: ونقصد به الكوادر البشرية المدربة والمتخصصة بشكل يؤهلها للتعامل مع هذا النمط الإلكتروني المعاصر، وهو الأمر الذي يحتم على الدوائر الوزارية والحكومية أن توليه أهمية وعناية خاصة ضمن برامجها وسياساتها العامة المستقبلية، باستهداف إحداث تغيير وتطوير كفاءات مواردها البشرية، بما يسمح لها بإدارة مشاريع التحول نحو نمط التسيير والعمل الحكومي الإلكتروني.

وربما أكبر تحدي يمكن أن يواجهه هذا الجانب هو رفض التغيير من قبل الموظفين بسبب تخوفهم من مآلات التحول نحو النمط الإلكتروني في التسيير على مستقبلهم الوظيفي، وهنا يظهر دور القيادة في القدرة على تأطير وتحسيس العنصر البشري وإقناعه بأهمية التحول نحو الحكومة الإلكترونية¹.

في الحقيقة، يشكل العامل البشري أهم العوامل المساعدة على سلاسة التحول الحكومي نحو النمط الإلكتروني، لأنه كلما كان هناك اقتناع واستعداد من طرف الكوادر البشرية للمنظمات الحكومية بأهمية التحول نحو النهج الإلكتروني في المعاملات الحكومية كلما انعكس ذلك إيجاباً على تدليل العقبات أمام مسار التحول نحو الحكومة الإلكترونية.

ثانياً: التجهيزات التقنية المتطورة: ويقصد بها مختلف التجهيزات التقنية والتكنولوجية التي تتطلبها عملية التحول نحو النمط الإلكتروني والتي تسمح بنقل وإتاحة فرصة إطلاع المواطنين على المعلومات والخدمات الحكومية².

وهنا لابد من مراعاة جانب جد مهم في بلوغ هذا العامل ألا وهو اقتناع المسؤولين الحكوميين بضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لاقتناء التجهيزات التقنية، خصوصاً بالنسبة لتلك الحكومات التي تعرف ميزانيات بلدانها محدودة أو تواجه صعوبات مالية.

ثالثاً: التشريعات والقوانين: إذ يتوقف التحول نحو انتهاج نمط الحكومة الإلكترونية بشكل كبير على مدى توفر قاعدة قانونية وتشريعية تؤطر هذا التوجه الحكومي الحديث، بما يضمن تحقيق نتائج أكثر فعالية ونجاعة، وغالباً ما تتجه الدول حديثة العهد بالتجربة الحكومية الإلكترونية إلى الاقتداء بتشريعات الدول التي لها تجربة في هذا المجال، مع محاولة تكييفها بأوضاع وظروف الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية³.

¹ سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية (دراسة مقارنة)، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 24.

² صفوان المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ نفس المرجع السابق ص 27.

وهنا نشير إلى أن تحضير الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تحدد خارطة طريق التحول نحو الحكومة الإلكترونية لابد أن تكون شاملة وواضحة، وتأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب التي تتطلبها عملية التحول الحكومي، مع تحديد دور ومكانة كل الهيئات والفواعل التي يقع على عاتقها مهمة إنجاح هذا المسار التحولي، وهنا نؤكد على أمر جد مهم وهو الانسيابية والتدرج في سن القوانين والتنظيمات التي يجب أن تكون بصفة مرحلية وليست دفعة واحدة، وذلك لغرض مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

وحتى نضمن بلوغ تحولا حكوميا وفق تصور إلكتروني لابد من المرور عبر مجموعة من المراحل المترابطة والتي تخدم في مجملها أهداف الحكومة الإلكترونية يمكن إيجازها في المراحل التالية¹:

أ - **توسيع قاعدة الوصول للمعطيات والخدمات الحكومية إلكترونيا**: وتشير هذه المرحلة إلى مجموعة الأعمال والأنشطة التي تباشرها مختلف الدوائر الحكومية بغية إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المتعاملين من مواطنين ومختلف شرائح وفواعل المجتمع، للإطلاع على مجموعة المعلومات والمعطيات الحكومية التي تتيحها الحكومة لفائدة طالبيها من المواطنين والقطاع الخاص والمنظمات أو الجمعيات المدنية، بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة التي توفرها شبكة الأنترنت.

ب - **الارتقاء بمستوى المشاركة الإلكترونية**: تعتبر المشاركة الإلكترونية أحد التحديات المحورية التي تواجه مسار التحول نحو بناء حكومة إلكترونية، التي تتوقف بشكل كبير على مدى القدرة على إقناع المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في عملية صنع القرارات في مختلف الشؤون والقضايا الحكومية، وبالتالي فالاهتمام بتوسيع نطاق المشاركة الجماهيرية المدنية سيساهم لا محالة في خلق ثقة المواطنين بحكومتهم وفق نمطها الإلكتروني.

ج - **تطوير التعامل الإلكتروني للخدمات الحكومية عبر الشبكة**: وفي هذه المرحلة يكون للحكومة مواقع متوفرة عبر الشبكة تسمح للمتعاملين والمستخدمين من إجراء معاملاتهم عبر الشبكة سواء مع المؤسسات الحكومية أو مع بعضها البعض، فيصبح بإمكان المؤسسات الخاصة إجراء مختلف أنشطتها وعاملاتها باستخدام شبكة الأنترنت على غرار خدمات التجارة الإلكترونية، كما يتيح للمؤسسات العمومية فرصة توفير خدماتها التقليدية في متناول المواطنين ومتعاملين إلكترونيا مثل الحصول على مختلف الوثائق الإدارية، تصاريح البناء والترميم، وحتى تسجيل الأراضي ومسحها.

¹ سحر قدوري الرفاعي، " الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 07، ص ص 218-319.

المبحث الثاني: الديمقراطية الإلكترونية: مدخل معرفي.

تعتبر الديمقراطية الإلكترونية من أكثر المواضيع المعاصرة في حقل العلوم السياسية، والتي شكلت مجالاً خصباً للبحث والنقاش في أوساط الباحثين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والعلمية، ويمكن اعتبارها أرقى وأحدث الممارسات الديمقراطية المعاصرة التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات الإتصال في مجال العلوم السياسية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور الديمقراطية الإلكترونية.

إذا بحثنا عن التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية الإلكترونية فإننا نجد بأنها فكرة لم تظهر مع الأنترنت، وإنما عرفت تطوراً تدريجياً منذ الحرب العالمية الثانية مع اختراع الحاسوب، بعد إدراك حالة من النضج ضمن سياقات اجتماعية وسياسية وتكنولوجية، وانطلاقاً من تحليل (Therry Vedel) فإن تطور الديمقراطية الإلكترونية مر عبر ثلاثة مراحل أساسية هي:

أولاً: فترة الخمسينات (علم التحكم الآلي أو السيبرانيك): وهي الفترة التي عرفت تنامي التفكير حول كيفية إسهام التكنولوجيا في خدمة السياسة وترشيد وإعادة توجيه المجتمعات بعيداً عن أهواء الإنسان، وإعادة بناء العالم دون الأخطاء والانحرافات البشرية. حيث يعتقد "روبرت وينر Robet Wiener" بأن التحكم الآلي يهدف إلى إضفاء طابع الرسمية في مجال تدفق المعلومات داخل النظام أو بيئته أو بينه وبين بيئته، بحيث يقوم هذا التصور على قدرة الحواسيب الضخمة على معالجة الكم الهائل من المعلومات والبيانات والحد من العقبات الإدارية الناجمة عن ثقل النظم الإدارية، كونه نهج يوفر للدولة أدوات فعالة لاتخاذ القرار، ويعتبر نظام برمجة وتخطيط الميزانية الأمريكية أحد أفضل الأمثلة عن هذا التوجه¹.

ثانياً: فترة السبعينيات (الشبكات المحلية والديمقراطية عن بعد): في هذه الحقبة الزمنية اتسمت الديمقراطية الإلكترونية بسمّة بارزة تكمن في تحول الأهداف والنطاق والنهج، وبرزت شبكات الكابل التلفزيونية كوسائل جديدة تستخدم للإعلام المحلي يمكن الاستفادة من خدماتها في المجتمعات المحلية، وقد كانت هذه التحولات سبباً في بروز تساؤلات عن مدى قدرة مركزية الدولة على صنع القرار، كما ظهر

¹ رمضان بن شعبان، "الديمقراطية الإلكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 1، العدد 4، 2013، ص ص 17-18.

ما يعرف بالاتصال الأفقي الذي ينطلق من القاعدة باتجاه مركز السلطة، عكس النهج التقليدي القائم على الاتصال من أعلى نحو الأسفل¹.

ثالثاً: فترة التسعينيات (الانترنت والديمقراطية الإلكترونية): في منتصف سنة 1990 عرفت فكرة الديمقراطية الإلكترونية مرحلة جديدة، بسبب بداية اتساع نطاق شبكة الانترنت وما أتاحتها هذه التقنية الاتصالية الفعالة من فرص متنوعة من أشكال الاتصال وحرية التعبير وبساطة الاستخدام، وقد شكل الانترنت إضافة إلى إيجاده لحلول السياسة التقليدية، بعثه لنموذج جديد للسياسة كأحد انعكاسات عصر العولمة، مثلما يقول " أنتوني غندر": أنه في القوت الذي تفقد فيه الديمقراطية والحكومة الفاعلة سيطرتها على الأحداث، فإن ما نحتاج إليه هو تعميق الممارسة الديمقراطية ذاتها أو ديمقراطية الديمقراطية².

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية الإلكترونية.

بالحديث عن دلالة ومعنى الديمقراطية الإلكترونية نجد هناك الكثير من الاجتهادات البحثية الرامية لتحديد مفهوم توافقي يأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، وهو ما يبرر تعدد المصطلحات بين الديمقراطية الرقمية، الديمقراطية الإلكترونية والديمقراطية عن بعد. فقد عرفها كل من "Lindner" و "Aichholzer" على أنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاتصالات الحاسوبية أو كل أنواع الوسائط كالانترنت والبث التفاعلي لغرض تعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين"³.

والديمقراطية الإلكترونية حسب (نشوى محمد عبد الحميد) هي "توظيف للأدوات والاتصالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لتوليد وتصنيف وجمع وتحليل وتداول كافة المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة الديمقراطية وقيمتها وآلياتها المختلفة"⁴.

كما يشير مفهوم الديمقراطية الإلكترونية إلى فكرة تطوير المشاركة السياسية بواسطة الشبكات الرقمية، سواء من خلال تبادل المعلومات بين المواطنين أو بين الممثلين ومواطنيهم، بما يسمح بتجميع

¹ نفس المرجع السابق، ص 19.

² نفس المرجع السابق، ص 21.

³ نزيهة عمران، "الديمقراطية الرقمية: نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد 13، جامعة الوادي، العدد 02، 2022، ص 343.

⁴ لامية طالة، "السيبر ديمقراطية وتطوير المشاركة السياسية: التصويت الإلكتروني أنموذجاً"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية. جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص 37.

مجموعة من الممارسات تسمح للمؤسسات الحكومية وقادتها السياسيين بتعزيز نمط الممارسة الديمقراطية¹.

ومن جملة التعاريف السابقة نستخلص بأن الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية ليست نوعاً جديداً من الديمقراطيات القديمة بل هي آلية جديدة لممارسة الديمقراطية الإلكترونية، تحتل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الدور المحوري من أجل إتاحة الفرصة لأكثر قدر من المواطنين للتعبير والحوار والمجادلة وتداول المعلومات الحكومية²، وهو ما يؤكد بعض الفقهاء بأن الديمقراطية الإلكترونية لا تستبدل الديمقراطية التقليدية وإنما هي مدخل لمجموعة من المحاولات التي تصب في مسعى الارتقاء بمستوى الممارسة الديمقراطية بتخطي الحدود الزمانية والفضاء الفيزيائي، وبالتالي فهي ليست ثورة على الممارسات التقليدية وإنما هي مجرد إضافة لتوسيع قنوات الممارسة الديمقراطية التقليدية³.

وبالتالي فالديمقراطية الإلكترونية هي آلية لتحديث الممارسة الديمقراطية التقليدية بما يواكب تحديات وإيجابيات العصر الرقمي، وما يتيح من فرص لتدارك أوجه القصور التي أصبحت تواجه الديمقراطيات التقليدية، وعلى رأسها أزمة العزوف ومحدودية المشاركة السياسية في الحياة العامة. عموماً، تهدف الديمقراطية الإلكترونية إلى بلوغ مجموعة من الغايات التي تخدم وتكمل مبادئ الممارسة الديمقراطية التقليدية، أهمها⁴:

- تمثل الديمقراطية الإلكترونية استراتيجية حكومية تهدف إلى دعم العملية الديمقراطية.
- الاستعانة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لدعم الممارسة الديمقراطية الإلكترونية.
- اعتماد الديمقراطية الإلكترونية على نفس القيم والمؤشرات التي تعتمد عليها الديمقراطية التقليدية.
- تهدف الديمقراطية الإلكترونية لخدمة الحكم الراشد عن طريق تعزيز سبل كفاءة وشفافية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.
- الديمقراطية الإلكترونية آلية فعالة لتوسيع وتفعيل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

¹ عبد العالي هبال، " الديمقراطية الإلكترونية: المفهوم، الآليات والتحديات دروس مستخلصة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. جامعة الحاج لخضر باتنة 1، المجلد 09، العدد 01، 2022، 450.

² لامية طالة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ رمضان بن شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁴ نصر الدين علي سعودي، رضا بن مقله، "الحكومة الإلكترونية من الماهية إلى الواقع"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية. جامعة المسيلة، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 360.

- تعتبر الديمقراطية الإلكترونية أحد المقاربات الهادفة إلى التقليل من دائرة التهميش وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وقد لعبت مجموعة من العوامل المتعددة دورا في زيادة الحاجة لانتهاج نمط الديمقراطية الإلكترونية نوجزها في الآتي¹:

- اتساع أزمة العزوف على المشاركة في الحياة السياسية بشكل متزايد على صعيد عالمي، حيث يتوقع ان تصل نسبة الامتناع عن التصويت في الانتخابات سيصل حوالي 65 % في أوروبا وحدها في غضون سنة 2020.

- إفرازات ظاهرة العولمة التي جعلت الكثير من القضايا تتعدى الطابع الإقليمي أو المحلي للدولة وتحتاج لحلول عالمية.

- حاجة الديمقراطية المعاصرة لعامل الاتصال الواسع وهو الهدف الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تحقيقه عبر ما يعرف بمقاربة الديمقراطية الإلكترونية.

المطلب الثالث: عناصر الديمقراطية الإلكترونية.

تقوم الديمقراطية الإلكترونية على مجموعة من العناصر التي من شأنها تمكين عموم الناس من المشاركة في الحياة السياسية للدولة بما يخدم تطلعات أفراد المجتمع، أهمها:

أولاً: المشاركة الإلكترونية: قبل الحديث عن المشاركة الإلكترونية يمكن أن نشير بأن المشاركة السياسية تعتبر أحد مكونات العملية الديمقراطية ومؤشرات قياسها، ويقصد بالمشاركة السياسية حسب "هنتجتن" ذلك النشاط الذي يؤديه الأفراد والمواطنين بهدف التأثير في عملية صنع القرار السياسي الحكومي، أي أنها أداة لتكييف مخرجات النظم السياسية بحسب مطالب المواطنين المندمجين في المشاركة السياسية².

أما المشاركة الإلكترونية فيمكن اعتبارها تقنية حديثة من شأنها المساهمة في تحديث الأنظمة السياسية تتعدى مهمة توسيع قاعدة الاتصال بين القادة السياسيين والمواطنين إلى تعزيز أكبر قدر ممكن من شرعية القرارات السياسية، فهي آلية من آليات الارتقاء بمستوى المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفاف بالإعتماد على تقنيات المعلومات والاتصال³.

¹ لامية طالة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² نوال مغزلي، "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للمشاركة السياسية"، مجلة الباحث. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 13، 2018، ص 757.

³ نفس المرجع السابق، ص 758.

وعليه فإن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية الإلكترونية ومؤشر من مؤشرات جاهزية الحكومة الإلكترونية في نفس الوقت، وهو ما تعكف هيئة الأمم المتحدة على إدراجه كمقياس لتحديد مدى جاهزية الحكومات الإلكترونية عبر العالم¹.

وبالتالي يمكن اعتبار المشاركة الإلكترونية أحد الآليات التي تصب في خدمة الممارسة الديمقراطية وترسيخ ركانتها بين أفراد المجتمع الواحد، باعتبارها وسيلة تخدم مسعى إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع للتعبير عن مواقفهم تجاه مجمل القضايا السياسية أو المجتمعية التي تعنيهم، وبالتالي المشاركة في صنع القرارات السياسية بالشكل الذي يستجيب لتطلعاتهم وتوجهاتهم، وهو ما يساهم بكل تأكيد في التقليل من مظاهر معارضة مختلف السياسات العامة الحكومية.

ثانياً: الانتخابات الإلكترونية: يقصد بها كيفية تسيير الحملات الانتخابية وطريقة التواصل بين المترشحين والناخبين، ولا تشير لعملية التصويت الإلكتروني التي تعد خطوة فرعية من الانتخابات الإلكترونية، فالمقصود بالانتخابات الإلكترونية مجموعة المراحل والأنشطة التي يباشرها المترشح منذ إعلان نيته في الترشح وصولاً إلى إعلان نتائج التصويت الإلكتروني ومروراً بالحملات الانتخابية ومختلف العمليات الاتصالية بينه وبين المواطنين بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال².

ثالثاً: التصويت الإلكتروني: يقصد به "مباشرة الحق السياسي في الانتخابات واختيار المرشحين من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلا من الطرق التقليدية كأوراق وصناديق الاقتراع، ومن ثم تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير فنية وأمنية معينة لتحقيق أقصى درجات الشفافية والدقة والأمن مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية بصورتها الإلكترونية"³.

ومن إيجابيات التصويت الإلكتروني الذي يعتبر نقلة نوعية تضاف إلى ترسيخ وتعزيز الممارسة الديمقراطية، أنه يساهم في زيادة فعالية العملية الانتخابية وسرعة إنجازها، كما أنه يساهم في توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الانتخابات نظراً لما يوفره هذا الأسلوب الإلكتروني من مزايا ملائمة تسمح بتوفير أفضل الظروف للمواطن للتعبير عن آرائه بكل حرية ودون قيود أو ضغوط، كما يلعب التصويت الإلكتروني في تحقيق نتائج دقيقة حول العملية الانتخابية، إضافة إلى مساهمته بشكل فعال في اقتصاد

¹ وداد قوقة، "دور الحكومات الإلكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد ب، العدد 46، 2016، ص 108.

² نفس المرجع السابق، ص 108.

³ عبد العالي هبال، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الكثير من المصاريف والتكاليف المالية التي تستهلكها عملية التصويت التقليدية الناتجة عن الأوراق الموجهة للطباعة¹.

المبحث الثالث: مداخل تعزيز الديمقراطية الإلكترونية عبر مسار الحكومة الإلكترونية.

يتيح التحول نحو انتهاز نمط الحكومة الإلكترونية مجموعة من الآليات والميكانيزمات الكفيلة بإحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم، بما ينعكس ذلك على تعزيز الممارسة الديمقراطية الإلكترونية في المجتمع ككل.

المطلب الأول: الآليات الرقمية الداعمة للممارسة الديمقراطية.

إن الأخذ بنمط العمل الحكومي الإلكتروني يحتم التعامل مع مختلف مكونات المجتمع بواسطة مجموعة من التطبيقات والوسائط الإلكترونية التي تسمح لمعاملتها بالإطلاع والتفاعل مع مخرجات العمل الحكومي ومعرفة توجهات السلطة السياسية ومن تم التعبير عن آرائهم ومواقفهم بخصوصها، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

أولاً: المواقع الحكومية الإلكترونية: تعد المواقع الإلكترونية للحكومات أحد الوسائل الاتصالية والتفاعلية بين الحكومة والمواطنين في الاتجاهين التي بإمكانها تعزيز العملية الديمقراطية، إلا أن نجاح هذه الآلية الاتصالية يتوقف على مدى قدرة المسؤولين الحكوميين على تحليل وفهم تفاعلات المواطنين من جهة، واقتناع أكبر عدد من المواطنين بأهمية التفاعل عبر مثل هذه البوابات الإلكترونية للتعبير عن انشغالاتهم وتطلعاتهم.

ومن بين أحدث صور المواقع الإلكترونية الحكومية نجد ما يعرف بالبوابات الإلكترونية e-portail، وهي عبارة بوابة إلكترونية تحتوي على مجموعة من المواقع الإلكترونية للحكومات تتيح لزوارها فرصة الإطلاع عليها وتصفحها ببساطة وسهولة، بما يساهم في الحصول على خدمة أكثر سهولة وسرعة مقارنة بالمواقع الإلكترونية العادية، كما أن هذا النوع من البوابات عادة ما يسمح بتفاعل أكبر عدد من المواطنين مع الحكومات².

ثانياً: المنتديات: ويقصد بها تلك المواقع الإلكترونية التي تسمح لمستغليه بالتفاعل والتعبير عن مواقفهم تجاه موضوعات أو قضايا تعنيهم أو محل للنقاش، وعادة ما يتم إدارة النقاش عبر هذه الفضاءات الإلكترونية من قبل الحكومة أو هيئات ذات طابع حكومي أو غير حكومية أو دولية بهدف الإرتقاء

¹ عماد أحمد أبو شنب وآخرون، الخدمات الإلكترونية، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 77.

² وداد قوقة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

بالواقع الديمقراطي للدولة باعتبار أن المنتديات من نجع الوسائل الإلكترونية في تعزيز مجال المشاركة السياسية، ولعل من أهم ميزات هذه المنتديات الإلكترونية أنها تتناقل الأخبار والمعلومات بشكل سريع مما يزيد من مدى اتساع نطاق انتشارها ومتابعتها الإلكترونية لاسيما في أوساط فئة الشباب المعروفين بتفاعلهم العالي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية¹.

ثالثا: استطلاعات الرأي: وهي آلية أقل تفاعلا مقارنة بالآتي المنتديات والمواقع الإلكترونية، بحيث يتم اللجوء إلى هذه التقنية من خلال تصميم استمارات تتضمن طرح تساؤلات واستفسارات بخصوص قضايا محل نقاش مع طرح مجموعة محددة من الخيارات التفاعلية، وهي آلية تقنية زاد من أهمية اللجوء إليها عوامل تدني تكاليفها وكذا توافر أدوات وتقنيات الإحصاء الفوري والدقيق لمضامينها، وتعتبر القنوات الإعلامية الفضائية أكثر الجهات استخداما لهذه التقنية الاتصالية من خلال لجوئها لاستطلاع الرأي العام حول اهتمامه بقضايا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تود بثها لاحقا عبر الفضاء المباشر².

رابعا: البريد الإلكتروني: وهي تقنية إلكترونية ذات اتجاه واحد بمعنى من المواطن إلى الحكومة أو العكس، وعادة ما يتم اللجوء إلى الاعتماد على هذه التقنية عندما تستهدف الحكومة إيصال المعلومات إلى المواطنين بشكل أسرع، أو عندما يلجأ المواطن لإيصال طلب أو انشغال لدائرة حكومية حول قضية معينة تعنيه، و من ميزات هذا النوع من التقنيات أنها تتمتع بالطابع الشخصي للعلاقة التواصلية أو التفاعلية بين المواطن وحكومته.

المطلب الثاني: الفجوة الرقمية كعائق أمام مسار التحول الحكومي الإلكتروني.

لكن يبقى التحول نحو تطوير مشاريع الحكومة الإلكترونية مرهون بمدى تجاوز مجموعة من التحديات والعراقيل التي تعرقل مسار هذا التحول، والذي سيؤثر بدوره على واقع الممارسة الديمقراطية الإلكترونية بشكل تلقائي، ولعل أهم هذه العوائق وأكثرها تأثيرا على مسار التحول على الإطلاق نجد عامل التفاوت في القدرة على امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما يصطلح عليه بـ "الفجوة الرقمية"، الذي يعتبر أحد المتغيرات المعاصرة نسبيا، والتي تزامن تطورها وتزايد بشأنها النقاش والتحليل في الميادين الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو ما يعرف بالثورة الرقمية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 107.

² نفس المرجع السابق، ص 107.

أولاً: تعريف الفجوة الرقمية.

لقد ظهر مصطلح الفجوة الرقمية أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1995م، عندما أصدرت قسم المعلومات والاتصالات الوطنية بوزارة التجارة الأمريكية تقريراً بعنوان "السقوط من فتحات الشبكة Falling Through The Net"، يتضمن في ثناياه لفت الانتباه للفارق الكبير بين فئات المجتمع الأمريكي في مستوى استخدام الكمبيوتر عامة والأنترنت خاصة، حيث وصف ذات التقرير بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الحقوق المدنية.

كما نجد أن البوادر الأولى لما يعرف بالفجوة الرقمية يعود لسنوات السبعينيات والثمانينات من القرن 20م عندما برزت ظاهرة التفاوت وعدم المساواة في النفاذ للمعلومات، وظهر حينها ما يعرف بـ "تظريات المعرفة Knowledge Gap" التي جاءت نتيجة اتساع مجال الاهتمام بالبحث في تأثير وسائل الإعلام على التوزيع غير العادل للمعلومات أو فجوة المعلومات، وفي أواخر الثمانينات وبعد نجاح عملية الاندماج بين الأنترنت والكمبيوتر أصبحت مظاهر الفجوة الرقمية بادية التأثيرات نتيجة التوزيع اللامتوازن لشبكة الأنترنت¹.

ويقصد بالفجوة الرقمية حسب الاتحاد الدولي للاتصالات ذلك التفاوت بين من يملك ومن لا يملك فرص النفاذ والوصول إلى المعلومات عبر وسائل الاتصال الحديثة، فقد تكون الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية، أو بين البلدان المتواجدة بالحيز الجغرافي الواحد، أو في الدولة الواحدة بين مواطني الدولة الواحدة نفسها بحسب الوضعية الاجتماعية والعمر².

بناء على تقدم، يمكن تعريف الفجوة الرقمية على أنه مصطلح معاصر من إفرازات الثورة الرقمية يشير إلى مستوى التفاوت في القدرة على النفاذ أو الوصول إلى المعلومات الرقمية التي توفرها شبكة الأنترنت العالمية عبر تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة، سواء على الصعيد العالمي، الإقليمي أو المحلي أو حتى العائلي.

¹ رامي عبود، المحتوى الرقمي العربي على الأنترنت: نظرة على التخطيط الاستراتيجي، دار العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 37.

² عنتر جوهر، "الفجوة الرقمية في الوطن العربي: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة"، مجلة المعيار. المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 27، العدد 05، ص 684.

ثانياً: أسباب الفجوة الرقمية.

تتباين مسببات الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية وحتى داخل الدولة الواحدة نفسها، لكن عادة ما ترتبط خلفيات الفجوة الرقمية بمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أهمها¹:

01 - الأسباب الاقتصادية: تلعب الظروف الاقتصادية دوراً هاماً في اتساع نطاق تأثير الفجوة الرقمية على أفراد المجتمع ومكونات الدولة بصفة عامة، ويمكن ربطها بالعوامل التالية:

أ - ارتفاع تكاليف الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال محلياً، ويرجع ذلك أساساً إلى غلاء أسعارها بسبب ارتفاع تكاليف إنشاء البنى التحتية على غرار مشاريع شبكات الاتصال وحتى تكاليف تطوير المحتوى المعلوماتي والتطبيقي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان العالم غير المتصلين بالانترنت يبلغ حوالي ملياري (02) نسمة.

ب - تكتل الشركات العالمية الكبرى المتخصصة في صناعة المعلومات التي تتحكم بشكل حصري في هذا المجال، مما يضيق من نطاق انتشار وامتلاك هذه التكنولوجيات الحديثة، دون أن ننسى الأعباء والتكاليف المرتفعة المرتبطة بحق الملكية الفكرية.

ج - ضعف القوى البشرية المهنية القادرة على التحكم الجيد في متابعة هذه التكنولوجيات التي تعرف تطوراً دائماً ومستمرًا.

02 - الأسباب الاجتماعية: تعتبر العوامل الاجتماعية السائدة عاملاً مهماً في بروز الفجوة الرقمية أهمها:

أ - تدني مستوى التعليم وعدم توفر فرص للعمل: حيث تتوقف التنمية المعلوماتية بشكل كبير على مدى توفر المورد البشري المؤهل علمياً، وبالتالي فإن تراجع مستويات التعليم وتفاقم مشكلة البطالة من شأنهما تعميق مجال الفجوة الرقمية في المجتمع الواحد.

ب - الأمية الرقمية: إذ يشكل عامل عدم القدرة على التحكم في التطبيقات والتحديثات المصاحبة للتطورات العلمية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد العراقيل التي تساهم في تخلف المجتمع من الناحية الرقمية.

¹ فوزية زعموش، "المواطن الرقمي بين تطور المشاركة الإلكترونية وتأثير الفجوة الرقمية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني. جامعة عمر ثلجي الأغواط، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 34 - 35.

ج - الحواجز اللغوية: ونقصد بذلك أن مصدر المعلومات الرقمية وإتاحتها يتم عن طريق لغات غير لغة الدولة أو المجتمع خاصة النامية منها ومن ضمنها الدول العربية.

الخاتمة:

بناء على ما سبق ذكره نستخلص بأن التحول نحو انتهاج نمط الحكومة الإلكترونية أصبح أمراً حتمياً ومفروضاً، فرضته طبيعة المرحلة الرقمية المعاصرة التي باتت تأثيراتها تتزايد من يوم لآخر على الممارسات السياسية التقليدية، وهو الواقع الذي شكل أحد أبرز أولويات واهتمامات صناع القرار على اختلاف درجاتهم السلطوية وطبيعة الأنظمة السياسية التي يمثلونها، نظراً لما يوفره هذا النمط الرقمي المعاصر من فرص وقدرات لتحسين نوعية الخدمات الحكومية الموجهة لخدمة المواطنين، وزيادة تفاعلية وتوسيع دائرة المشاركة المواطنية في صنع السياسة العامة الحكومية بما يرتقي لطموحات القاعدة الشعبية، وما يحدثه هذا التوجه في تحسين صورة الحكومة في مواجهة مواطنيها بما يخدم مسعى تعميق روابط الثقة المتبادلة بين المواطنين وحكومتهم، ويرتبط ذلك بما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خصائص تقنية وقدرات عالية في الارتقاء بمبدأ الشفافية والوضوح والحق في الحصول على المعلومات الحكومية.

كل هذه الخصائص التي تتميز بها الحكومة الإلكترونية مقارنة بنمطها التقليدي من شأنها خدمة مبادئ وأسس الديمقراطية، وهو الأمر الذي زاد من حظوظ تدعيم بروز الديمقراطية الإلكترونية كأحد إرهاصات الثورة الرقمية على المجال السياسي، والتي تعبر عن آلية جديدة لترسيخ مبادئ الديمقراطية وليس نوعاً جديداً من الديمقراطية، تحاول اغتنام الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في معالجة أزمة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية على الصعيد العالمي.

لكن، ورغم ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قدرات تقنية ورقمية عالية في مجال التواصل الدائم والشفاف بما يخدم مسعى التحول نحو الحكومة الإلكترونية، سيبقى مستوى تأثير هذا النمط الحكومي الإلكتروني على مسار ترقية الممارسة الديمقراطية مرهون وبشكل كبير بمدى إدراك المواطنين واقتناعهم بضرورة المشاركة الإلكترونية، والاندماج في مسار التحول الحكومي الرقمي.

من جانب آخر، يشكل عامل قدرة الحكومة على مواجهة مسببات التفاوت الرقمي أو ما يعرف بالفجوة الرقمية، أحد أبرز التحديات التي يجب على السلطة الحكومية مراعاتها في سبيل تحقيق تحولها الرقمي بما يخدم أسس ومبادئ الديمقراطية الإلكترونية بالشكل المطلوب.

في الأخير، نتوقع أن يشهد التحول نحو تبني مشاريع الحكومة الإلكترونية اتساعاً متزايداً وسريعاً على نطاق عالمي واسع، ومبررنا في ذلك التطور الهائل لتقنيات الإعلام والاتصال واتساع نطاق

الاعتماد على شبكة الأنترنت وبجودة عالية، وما أحدثته هذه الثورة من تأثيرات على طبيعة العلاقات المجتمعية والحياة العامة للمجتمعات البشرية، وهو التوجه الذي سيكون له تأثيرا إيجابيا على واقع الممارسة الديمقراطية وتعزيز مبادئها على نطاق واسع.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب.

- 1 - أبو شنب عماد أحمد وآخرون، الخدمات الإلكترونية، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 2 - بومروان سمية، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية (دراسة مقارنة)، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
- 3 - عبود رامي، المحتوى الرقمي العربي على الأنترنت: نظرة على التخطيط الاستراتيجي، دار العربي للنشر والتوزيع، 2013.
- 4 - المبيضين صفوان، مقدمة في الحكومة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.
- مدحت محمد، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2016.
- 5 - Ari Veikko Anttiroiko, **electronic government: concepts, methodologies, tools, and applications**, information science refrence, New York, USA, 2008.

ثانيا: المقالات.

- 1 - بن شعبان رمضان، "الديمقراطية الالكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية. المجلد 1، العدد 4، 2013.
- 2 - جوهري عنتر، "الفجوة الرقمية في الوطن العربي: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة"، مجلة المعيار. المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 27، العدد 05، 2023.
- 3 - الرفاعي سحر قدوري، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 05، العدد 07، 2009.
- 4 - زعموش فوزية، "المواطن الرقمي بين تطور المشاركة الإلكترونية وتأثير الفجوة الرقمية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني. جامعة عمر ثلجي الأغواط، المجلد 13، العدد 01، 2022.
- 5 - سعودي نصر الدين علي، بن مقله ريسا، "الحكومة الإلكترونية من الماهية إلى الواقع"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية. جامعة المسيلة، المجلد 08، العدد 01، 2023.

- 6 - ضيف أحمد، بن موسى محمد، " الحكومة الإلكترونية: السياق التاريخي، تقويم المسعى وتحدي التفعيل"، مجلة الاستراتيجية والتنمية. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 03، العدد 05، 2013.
- 7 - طالة لامية، "السيبر الديمقراطية وتطوير المشاركة السياسية: التصويت الإلكتروني أنموذجاً"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية. جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 03، العدد 01، 2021.
- 8 - عمراني نزيهة، "الديمقراطية الرقمية: نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة الوادي، المجلد 13، العدد 02، 2022.
- 9 - غفصي توفيق، "إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة دفاتر اقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، العدد 01، 2019.
- 10 - قوقة وداد، "دور الحكومات الإلكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد ب، العدد 46، 2016.
- 11 - مباني محمد، "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر (دراسة تحليلية لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للفترة 2012 - 2022)"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. جامعة البليدة 2، المجلد 12، العدد 01، 2023.
- 12 - مغزيلي نوال، "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للمشاركة السياسية"، مجلة الباحث. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 13، 2018.
- 13 - هبال عبد العالي، "الديمقراطية الإلكترونية: المفهوم، الآليات والتحديات دروس مستخلصة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. جامعة الحاج لخضر باتنة 1، المجلد 09، العدد 01، 2022، 450.